جاهزاً لتغطية تلك الممارسات، وما لم يتحول الشعور الوطني الفلسطيني الى حركة سياسية قوية تطفح، وتتجاوز امكانات المراقبة. لكنه يستبعد نجاح اسرائيل في قلب المعادلة الديمغرافية، لأنها، أي اسرائيل، لم تعد مستفيدة من هجرات اليهود عبر العالم، دون ان يشير الى استفادتها من هجرة الفلاشا على سبيل المثال، والى مطالبتها بهجرة اليهود السوفيات.

وفي مجال التحدث عن الاستراتيجية النفعية التي تتوخّاها اسرائيل في الاراضي المحتلة، عبر احتلال المجال الاقتصادي، يشير ديكوف، في الفصل الثالث من الكتاب، الى ان الاعتبارات الاقتصادية تعد هامشية في الممارسة السياسية الصهيونية. ولم يكن مفهوم العمل اقتصادياً بالدرجة الاولى، بل كان سياسياً في خدمة اقامة امّة يهودية جديدة. وله، أيضاً، وظيفة روحية؛ اذ لعب العمل دوراً كبيراً، بعد المنفى، في خلق تجمّعات لخدمة «أرض ـ اسرائيل». ويهاجم الكاتب، في هذا السياق، بعض الكتاب الذين يمزجون بين الصهيونية والكولونيالية، مثل فايز صايغ ومكسيم رودنسون، داحضاً تلك الفكرة بحجتين؛ أولاهما، عدم وجود استغلال كثيف لثروات نحو مركز ما؛ والثانية تتمثل في عدم استغلال الايدي العاملة المحلية داخل المستوطنات المستقلة اقتصادياً. ولا شك في انه ينطلق من تصور كلاسيكي لمفهوم الكولونيالية ليدحضه بمفهوم آخر هو «التكامل الاقتصادي» بين اسرائيل والاراضي المحتلة، التي لا يعتبرها كذلك بالضرورة، خصوصاً وانه يتعامل مع سياسة الامر الواقع، ويرفض اطلاق حكم قيمة على تلك الاراضي التي يكتفي بتسميتها «يهودا والسامرة»، في هذا السياق، وضمن نوع من الاقرار بالضم.

ويستدرك المؤلف مشيراً الى ان الطابع الثانوي للمعايير الاقتصادية لا يعني انتفاءها، لأن احتلال المجال العسكري، وكذلك المجال البشري، يستدعيان احتلال مجال اقتصادي ما. لكن الاستراتيجية النفعية هي استراتيجية متفرعة ومرافقة، وتعمل بموازاة الاستراتيجية السياسية الشاملة؛ كما انها تشمل عنصرين اساسيين، هما الاراضي الزراعية والموارد الطبيعية. اما العنصر الصناعي، فيظل مستبعداً، نسبياً، لطبيعة الواقع الاقتصادي في الاراضي المحتلة (فقر باطن الارض من المواد الاولية، حجم المستوطنات الصغير أجمالاً...). لذلك، توجه الاسرائيليون الى اقامة مشاريع صناعية صغيرة في المستوطنات (ورشات، صناعة سياحية، مراكز صناعية صغيرة مكمّلة للقطاع الزراعي) تسمح باستقطاب شرائح اخرى ممن لا تهمهم الاعمال الزراعية.

واذا كانت الاستراتيجية الاقليمية النفعية، في بدايتها، نقطة اسناد للاستراتيجية العسكرية، فقد استطاعت لاحقاً (١٩٦٨ ـ ١٩٧٣) ان تنافس الاستراتيجية العسكرية وتفرض نموذجها في احتلال المجال، وذلك لعدة اسباب، منها هدوء الجبهة الشرقية، والشعور الاسرائيلي بالتفوق وعدم الغلبة، حتى مفاجأة حرب ١٩٧٣ التي قضت على هذا التحول في الاولويات، وسرعان ما تمت العودة الى «الارثوذكسية» الصهيونية: تبعية الاقتصادي للسياسي ـ العسكري.

وفي نهاية هذا الفصل، يلقي المؤلف نظرة استنتاجية على الوضع الاقتصادي في الاراضي المحتلة، وطبيعة علاقته بالاقتصاد الاسرائيلي، فينتقد وجهة النظر الفلسطينية (جميل هلال، انطوان منصور) التي ترى ان هناك مركز نهب مطلق السلطة، ومحيطاً خاضعاً؛ كما ينتقد وجهة النظر الاسرائيلية (أرييه برغمان، دان زاكال) التي تلحّ على المكاسب الفردية التي حققها الفلسطينيون من لقائهم باقتصاد عصري، مع اهمال العواقب السلبية على مجمل اقتصاد الاراضي المحتلة. ويقدم ديكوف رأيه التحكيمي بين الطرفين، مفضلاً التحدث عن «علاقة تفاعل» بين اقتصاد الاراضي المحتلة واسرائيل، ومعتبراً ان قوة الاقتصاد الاسرائيلي هي افضل ضمان لدمج الاقتصاد الفلسطيني بهدوء، وانجع عامل لجذب القوى الحية، وبخاصة قوة العمل، التابعة لذلك الاقتصاد. ويتناسى، بذلك، عوامل عدة تحول دون ما يدعوه بـ «علاقة التفاعل»، وكأنه يدعو الى ترسيخ التمييز الحاصل في قطاع العمل والاجور بين العرب والاسرائيليين، في اطار عدم التكافؤ بين المركز والمحيط، الامر الذي يجعل من هذا المحيط تابعاً، مهيأً للضم الاقتصادي في احسن الظروف؛ خصوصاً وان الاراضي المحتلة